**بيروت في ٢٠٠٠/٢/١٦**

**بيان عن وضع المالية العامة**
**في شهر كانون الثاني ٢٠٠٠**

**٨٨ مليار فائض شهر ك٢ في موازنة ٢٠٠٠**

إستمر التحسن في وضع المالية العامة خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٠ إذ أن تنفيذ الموازنة تميز بفائض مقداره ٨٨ مليار ليرة مقابل عجز بواقع ٤٩ مليار في شهر كانون الثاني ١٩٩٩ وعجز مقداره ٩٤ مليار في شهر كانون الأول ١٩٩٩.

ويعزى هذا الفائض إلى إستمرار الوتيرة العالية في الإيرادات التي بلغت ٣١٠ مليار ليرة مقابل ٣١٤ مليار في شهر كانون الثاني ١٩٩٩ و ٢٦٥ مليار في شهر كانون الثاني ١٩٩٨. وقد بقي مستوى الإنفاق متدنياً بواقع ٢٢٢ مليار ليرة هذه السنة مقابل ٣٦٣ مليار ليرة السنة الماضية نظراً لتدني أعباء خدمة الدين العام لهذا الشهر من ٢٧٨ مليار العام الماضي إلى ١٢٢ مليار هذا العام.

من جراء هذا فقد بلغ الفائض الأولي مبلغاً شهرياً قياسياً بمقدار ٢١٠ مليار ليرة أي ما يوازي ٩٥% من مجموع نفقات موازنة كانون الثاني.

أما على صعيد الإنفاق الإجمالي المشتمل على عمليات الخزينة بالإضافة إلى تنفيذ الموازنة فتجدر الإشارة إلى زيادة ملموسة في الإنفاق عبر الخزينة الذي بلغ 219 مليار مقابل 76 مليار في نفس الشهر من العام الماضي، بينما لم يزد الإيراد الخاص من عمليات الخزينة. لذلك تحول الفائض في عمليات تنفيذ الموازنة إلى عجز إجمالي لكل من عمليات الموازنة والخزينة بواقع ٢٤% من إجمالي الإنفاق العام. وهذه النسبة قريبة من النسبة المحققة في نفس الشهر من العام المنصرم (٢٣%) وهي على تحسن إذا تمت المقارنة مع نسبة العجز لشهر كانون الأول ١٩٩٩ (٣٣%). ومن المتوقع أن يزيد العجز خلال السنة في عمليات الخزينة نظراً لنقص الإيرادات لدى مؤسسة كهرباء لبنان وزيادة أعباءها من تسديد القروض الخارجية وهي أعباء تتحملها الخزينة كاملة هذه السنة.

وتود في هذه المناسبة أن تؤكّد وزارة المالية بأنه لا توجد عمليات صرف أو دفع موقوفة لديها خلافاً لما يشاع وإن متوسط نسبة الصرف لجميع الوزارات بلغت ٨٦,٤% عام ١٩٩٩ مقابل ٨١% عام ١٩٩٨، كما هو مبين في الجدول المرفق.

وتُلفت وزارة المالية النظر إلى وجود مبلغ يوازي ١١٠٥ مليار ليرة في حسابات الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات لدى مصرف لبنان (الفرع الرئيسي) وهي تمثّل مبالغ مصروفة ومدفوعة إلى تلك الإدارات والمؤسسات العامة من الموازنة العامة أو الخزينة بالإضافة إلى محصول سحب القروض الخارجية وهي غير مستعملة. ويشير الجدول المرفق أن هناك ٨٦,٥ مليار للوزارات و ٧٢٥ مليار ليرة لمجالس تنفيذ المشاريع وصندوق المهجرين وإدارة المواصلات السلكية واللاسلكية بالإضافة إلى مبلغ ٦٨ مليار ليرة عائدة إلى بعض البلديات ومبلغ ١٦ مليار ليرة لصندوق البلديات. هذه الحسابات لا تحتاج إلى أي إجراء من أي نوع كان من قبل وزارة المالية لتحريكها.